الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السفير/ أحمد علي بـري

سفير جمهورية جيبـوتي بـالقاهرة، ومنـدوبـها الدائم

لدى جامعة الدول العربيـة

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

معالي السادة الوزراء،

معالي السيد الأمين العام للجامعة العربية،

الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إلى مملكة البحرين الشقيقة بأجمل التهاني وأرق الأمنيات، بمناسبة توليها رئاسة الدورة الحالية لمجلسنا الموقر، معربين عن تقديرنا للجهود التي بذلتها شقيقتنا الإمارات العربية المتحدة خلال فترة رئاستها للدورة السابقة للمجلس، شاكرين للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على حسن إعدادها ورعايتها لعقد هذه الدورة.

أصحاب المعالي،

الحضور الكريم،

إن التطورات الدولية والإقليمية الجارية التي تشهدها منطقتنا العربية، وما ينجم عنها من تداعيات سلبية، وخاصة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تستلزم منا ضرورة التكاتف والاصطفاف ورفع لواء الوحدة العربية من أجل التصدي لهذه التحديات، إيماناً منا بوحدة المسار والمصير، مثمنين تلك الجهود التي تبذلها الجامعة العربية لرفع وتعزيز آليات التعاون العربي المشترك في كافة المجالات وعلى رأسها المجالات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعد هي الركيزة الأولى لتحقيق التقدم والتنمية والاستقرار في كافة دول المنطقة.

معالي السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

التزاماً بالتوجيهات السامية لفخامة الرئيس/ إسماعيل عمر جيله، رئيس جمهورية جيبوتي، تعرب بلادنا عن دعمها لكافة مشروعات التعاون المشترك المعروضة على جدول أعمال هذه الدورة، وعلى رأسها مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، وذلك لما لهما من مزايا متعددة يأتي في مقدمتها تعميق التعاون الاقتصادي، ورفع معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مؤكدين كذلك على دعم بلادنا للجهود الجارية للانتهاء من اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، مشيدين بالجهود العربية المبذولة لتحديث الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي، معلنين توافقنا مع جميع البنود الواردة في جدول أعمال هذه الدورة لما لها من أهمية في دعم وتعزيز مسيرة التعاون العربي المشترك.

معالي السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

إن الضغوطات المالية التي شهدتها منظومات الضمان الاجتماعي العربي خلال السنوات الأخيرة، تستلزم سرعة تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي داخل الدول العربية، وذلك من أجل مواكبة التغيرات الجارية، والحفاظ على حقوق ومصالح الأجيال القادمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع ضمان التكامل العربي في كافة المجالات الاجتماعية والتنموية، وخاصة تلك المتعلقة بذوي الإعاقة والفئات الاجتماعية الهشة التي تحتاج إلى تحسين مستوياتهم المعيشية، وذلك من خلال تبني سياسات حوكمة التشغيل، مؤكدين أخيراً على دعمنا للتطورات المتعلقة بإنشاء الوكالة العربية للدواء، والتي سيحقق إنشاؤها العديد من المزايا وأهمها تحقيق العدالة الدوائية والعلاجية في كافة بلداننا العربية.

وختاماً.. تشيد بلادنا بالموقف العربي الموحد الرافض لتهجير أشقائنا الفلسطينيين من أراضيهم التاريخية، معربين عن استمرار بلادنا في دعمها للقضية الفلسطينية ورفض تصفيتها تحت أي شكل من الأشكال، داعين كافة الدول العربية إلى تقديم الدعم الشامل والكامل لأشقائنا في فلسطين، وخاصة الدعم الاقتصادي والاجتماعي، وإرسال المزيد من المساعدات إليهم، فضلاً عن الوقوف بجانبهم في عمليات إعادة إعمار غزة وكافة المناطق المتضررة في فلسطين الحبيبة.

هذا، ولا يسعني في نهاية هذه الكلمة إلا أن نتوجه إلى حضراتكم جميعاً، بالشكر والعرفان على حسن الاستماع والإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.